المواطنة و التعايش في خطاب حركات الإسلام السياسي

زازوي موفق*

تمهيد: تواجه حركات الاسلام السياسي اليوم تحديا كبيرا أمام موجات الحداثة. تأتي في مقدمتها الحداثة السياسية و ما تفرضه من مفاهيم كالديمقراطية والمواطنة التي يعد التعايش احدى تمظهراتها.

غير أن الجدل الدائر بين هذه الحركات أفضى الى مواقف متباينة .و قد وصلت المغالاة عند بعضها إلى اعتبارمفاهيم كالديمقراطية و حقوق الإنسان و المواطنة مرفوضة جملة و تفصيلا، لقناعتهم المسبقة بأن الغرب يريد غزو العالم الإسلامي ثقافيا، و لاعتقادهم في أن هذه المفاهيم غربية و غريبة عن الثقافة الاسلامية .فهي تمثل استدراج المسلمين للوقوع في حبال الهيمنة الغربية .

وفي مقابل هذا الاتجاه المتطرف ظهرت بعض الاصوات المتنورة في صفوف الاسلاميين و التي تدعو الى تبني الديموقراطية الغربية و حقوق الانسان و على رأسها حق المواطنة .

فاذا كانت هذه الاخيرة تقوم على المساواة الاجتماعية و السياسية المتكافئة بين الافراد والجماعات أمام القانون. فهل مجتمع المواطنة بهذا المفهوم يتحقق في خطاب الحركات الاسلامية؟

و بعبارة أخرى هل حركات الاسلام السياسي تؤسس من خلال خطابها لفكرة المواطنة التي يعد التعايش إحدى تمظهراتها ؟

الاجابة على هذه الاشكالية يتطلب المرور بالعناصر التالية:

1/- في تحديد مفهوم المواطنة و أسسها.

2/- في أن المواطنة تكريس لفكر التعايش.

3/- أسئلة عالقة في خطاب حركات الاسلام السياسي .

1/-في تحديد مفهوم المواطنة:

أ/- من حيث الاشتقاق اللغوي : في معناها الواسع تعني كلمة مواطنة.....والتي تشتق من كلمة مواطن..... .هذه الكلمة الاخيرة مشتقة بجورها من الكلمة اللاتنية .....ومن الاغريقية

* جامعة تلمسان zmoufek@yahoo.fr.

....وتعني عضو في المدينة [1] فالعلاقة التي تربط الفرد بالمدينة هي علاقة الانتماء و الانتساب الى الدولة.

أما المعنى الضيق :فمفهوم مواطن لا يكون له أية معنى الا داخل مجتمع يحكمه القانون الذي يحدد الحقوق و الواجبات.[2] فتتحول العلاقة التي تربط الفرد بالكولة الى علاقة قانونية

من هذا التحديد يمكن الاستنتاج أن بين المعنى الواسع و الضيق يوجد تكامل بحيث أن علاقة الاعتراف بالولاء للدولة لا تكفي وحدها من دون وجود قانون يؤطر هذا الولاء .

ب/- من حيث الاصطلاح:[3]

1/- المواطنة: هي كلمة قانونية و سياسية يعتبر فيها الفرد عضوا في الجهاز السياسي له حقوق سياسية و يشارك في السلطة.

2/- يعرفها أرسطو :هي المشاركة في الانتخاب و المشاركة في ممارسة السلطة العامة .

3/- أما سبينوزافيعرفها على أنها ذلك الاستعمال لكل ما توفره المدينة من خيرات و ذلك تحت حماية الحق القانوني .

يعبر عن ذلك المفكر المغربي عبد الكريم غلاب عندما يرى أن المواطن يأخذ جذره من الوطن، ليس أرضا ولا ماء وشجرا ونخلا و رملا و حجرا، ولكن الوطن في أوسع معانيه الذي يمنح المنتمي اليه الاقامة و الحماية و الانتماء والعمل و الكسب و الاستقرار و التنقل و التعليم و الاستشفاء والحرية و حق الحكم...و تلك حقوق يتيحها الوطن للمواطن.[4]

و المواطنة في العربية هي على شكل مفاعلة .أي مفاعلة بين اثنين أو أكثر .فيتفاعلون حول الوطن و يقتسمون كل الانتماءات و كل الحقوق والواجبات فيكونون بذلك شعبا أو أمة.

يمكن أن نخلص بعد هذا التحديد لمفهوم المواطنة على أنها تلك العلاقة التي تتشكل بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة .[5]

ومن مقومات المواطنة:

1-أنهاتجسيد لشعب يتكون من مواطنين يحترم كل فرد منهم الفرد الآخر و يتحلون بالتسامح اتجاه التنوع الذي يزخر به المجتمع.

2-تتطلب المواطنة تطبيق القانون لتحقيق المساواة بين أعضاء المجتمع بصرف النظر عن انتمائهم القومي أوالطبقي أو العرقي أو الثقافي .و من الامور التي يحققها القانون ما يلي:

أولا- تعزيز كرامة الافراد و احترامهم.

ثانيا- تقديم الضمانات لمنع أي تعدي على الحقوق المدنية و السياسية

ثالثا- تمكين الافراد من المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات السياسية في المجتمع الذي ينتمون اليه.

2/-في أن المواطنة تكريس لفكر التعايش:

كيف يمكن للمواطنة تكريس التعايش بين أفراد المجتمع؟

من الادلة التي اعتمدنا عليها للإجابة على هذا السؤال ما يلي:

أ- مجتمع المواطنة يعمل على اقصاء كل انتماء أيديولوجي أو مذهبي أو عرقي، فهو بذلك يمنح حقوق المواطنة للجميع.

ب- تحقق المواطنة الاحتكام الى القانون الذي ارتضته الجماعة و الذي يحدد علاقاتهم القانونية في شكل حقوق وواجبات في الدولة التي ينتمون اليها.

ج- مجتمع المواطنة يحقق المساواة الكاملة و يعمل على تكافؤ الفرص بين جميع أفراد المجتمع.

د- و يضمن لمواطنيه حق تولي المناصب العليا في السلطات القضائية و الشرعية و التنفيذية بشكل سلمي دون تمييز.

و- كمايمكن المواطنين من المشاركة السياسية الفعالة في اتخاذ القرارات الجماعية العامة و الملزمة و الدفاع عن مصالحه الشرعية [6]

هـ- و أخيرا ان مبدأ المواطنة يجعل من التنوع و الاختلاف الثقافي و الأيديولوجي وحدة داخل المجتمع لكل من يحمل جنسية الدولة دون اقصاء أو تمييز.

3/- أسئلة عالقة في خطاب حركات الاسلام السياسي

اذا كان مبدأ المواطنة يحقق التعايش بين أفراد المجتمع ،فما موقف حركات الاسلام السياسي من هذا المبدأ؟و بعبارة أخرى هل استطاعت حركات الاسلام السياسي أن تؤسس من خلال خطابها لفكرة المواطنة التي من تمظهراتها التعايش ؟

-في مقابل الفكر التكفيري الاقصائي عند حركات الاسلام السياسي ، ظهرت أصوات تنويرية وهي(حركات الاسلام السياسي المعتدل) تدعو الى تبني الديموقراطية و الاخذ بحق المواطنة والتعايش بين مختلف فئات المجتمع رغم تنوعها و اختلافها ، فهي تسعى الى أن تجعل من التنوع وحدة ،ومن أفراد المجتمع أعضاء متساوون أمام القانون في الحقوق و الواجبات.

فماهي الاشكالات التي تواجه الحركات الاسلامية السياسية عند تبنيها مبدأ لمواطنة؟

الحديث عن المواطنة في خطاب الحركات الإسلامية يقودنا إلى موقف هذه لحركات بالدرجة الأولى من سؤال الديمقراطية و الحريات العامة.

أ/- سؤال الديموقراطية

ان المشكل الذي يواجه الحركات الاسلامية يكمن في محاولتها الوصول الى موقف اسلامي متكامل يتقاطع مع الفكر الليبرالي و يحتفظ بتمايز الفكر الإسلامي وتاريخه المختلف. بمعنى آخر كيف يمكن التأصيل للديموقراطية و للمفاهيم الاخرى المتصلة بها كالمواطنة في الفكر الاسلامي مثلا ؟

يكمن المشكل هنا في وجود تراث اسلامي يتمحور حول الممارسة الشورية في التاريخ الإسلامي مقابل وافد غربي كان نتيجة ممارسة طويلة وجادة، على أساس أن التجربة الديموقراطية في الغرب عرفت ثراء و تقدما في هذا المجال كان الهدف منها ترقية و رفاهية الشعوب الاوروبية. فبين هذا الرافد و الوافد يقع الاشكال في الوصول الى حل يرضي الحركات الاسلامية من جهة و لا يناقض الديموقراطية و مبادئها من جهة أخرى ؟

ان الهدف هنا يكمن في العمل على تبيئه و استنبات الديموقراطية في المجتمع الاسلامي الذي لم تنضج فيه بعد مثل هذه المفاهيم .

بمعنى آخر ان الشورى تمثل الاحتكام الى شرع الله بينما الديموقراطية تحتكم الى شرعية الشعب. فالأولى تصنف ضمن المفاهيم الدينية بينما الثانية تعد من المفاهيم العلمانية التي تكرس ثقافة فصل الديني عن السياسي .

فكيف يمكن في ظل هذا التناقض التوفيق بين مفهومين مختلفين من حيث الارضية الثقافية التي نبت كل منهما فيها؟

ان الحل الذي توصل اليه الاسلاميون يكمن في التفريق بين الديموقراطية كمبدأ أي كعقيدة (فلسفة) و بينها كآلية .

يوضح الغنوشي زعيم حركة النهضة بتونس أن الامر يعود في كون الانسان في الديموقراطية مقطوع عن الله أو متمرد على الله كرد فعل لحضارة القرون الوسطى التي سحقت الانسان، بينما الانسان في الشورى مستخلف في الله .و الاستخلاف معناه:

"الاعتراف بوحدانية الله سبحانه رب كل شيء و مليكه ...و أن قانونه يعلو على كل قانون...ثم يضيف قائلا: ان الانسان مكرم بالعقل و الحرية و المسؤولية والرسالة، قد اكتسى بمقتضى ذلك التكريم حقوقا لا سلطان لاحد عليها."[7]

ب/– سؤال حقوق الانسان:

أبدى الاسلاميون اهتماما كبيرا بحقوق الانسان و هذا الاهتمام يبدو دافعه برغماتي ، ذلك أن هذه الحركات وجدت في حقوق الانسان و المنظمات العالمية التي تطالب باحترام حقوق الانسان وسيلة لمساعدتها عندما تنتهك حقوقها و تتعرض للاضطهاد والقمع في بلدانها، هذا ما كان عاملا مساعدا في جلب الانتباه و التعاطف معها. لذلك نجد الغنوشي يشيد بالإعلان العالمي لحقوق الانسان لو نزل الى ساحة التطبيق ،لانه "ينظر الى البشرية على أنها وحدة وأن البشر متساوون في الحقوق". وهذا ما يتماشى و جوهر الاسلام.

و من الاسئلة التي تواجه الحركات الاسلامية ،موقف الاسلام من مبدأ حرية الاعتقاد :كالحق في تغيير المعتقد الديني .فالخروج من الدين الاسلامي الى دين آخر يعتبر ردة وحكم الردة في الاسلام القتل حسب الحديث الشريف: "من بدل دينه فاقتلوه."

تحاول الحركات الاسلامية الخروج من هذه الاشكالية عن طريق بعض المحاولات الاجتهادية كالرأي الذي قال به الغنوشي و بعض الفقهاء و الذي يمكن حصره في هذا التساؤل: هل الردة جريمة سياسية أم جريمة عقيدية ؟

اذا كانت سياسية فان ذلك يعني الخروج عن نظام الدولة و في هذه الحالة يترك الامر لولي الامر تحديد عقوبة التعزير و ليس الحدود.أما اذا كانت عقيدية فان هذا يتطلب اقامة الحد و لا يمكن لأي شخص مراجعتها حتى و لو كان أمير المؤمنين.

إن الغنوشي زعيم الحركة الاسلامية بتونس يميل الى الراي الاول حتى لا يقع في التناقض مع مبادئ حقوق الانسان .و قد وصل به الامر الى السماح للملحد أن يمارس حقه في اعلان الحاده "طالما أن ذلك تم بطريقة ليس فيها تشهير أو استفزاز ،طالما ليس هناك ولاء وليس هناك تآمر على الكولة مع أعدائها،و محض تفكير شخص هذا يرد عليه بالحجة و البرهان."

ج/–سؤال المواطنة عند الحركات الإسلامية

تفترض الديموقراطية صراحة وجود مواطنة شاملة، أي المساواة الكاملة في الحقوق بين جميع الموطنين بصرف النظر عن الجنس أو الدين أو العرق .و لجميع المواطنين الحق في المشاركة في الشأن العام ضمن الحدود التي أقرتها قوانين البلاد ودستورها."

ان جوهر الشكال الذي يواجه الحركة الاسلامية هو وجود غير المسلم كالمسيحي .مثال ذلك الاقباط في مصر، هل يمكن اعتبارهم ذميون أم مواطنون؟

أولا:الذمة و المواطنة مفهومان مختلفان ،فالذمية تعبير عن حالة الغزو و حكم الفاتحين، لكن ما هو معلوم أن الاقباط هم السكان الاصليون في مصر فكيف يمكن اعتبارهم ذميون؟

أما المواطنة فهي تعبير عن حركة المكومين لاستخلاص السلطة لأنفسهم."[8]

ثانيا:ان المواطنة عند الإسلاميين يرجعونها إلى الهوية الدينية أما عند التيار العلماني تعود الى هوية وطنية –المسلم مقابل المواطن فالمسلم بمجرد يدخل الاسلام له حقوق و واجبات المسلمين و يعتبر واحدا منهم–.

فالفرق يكمن في أن الاولى دينية، الاهية أما الثانية بشرية .

فالجنسية قائمة على الدين. و الوطن هو وطن الاسلام لذلك فان غير المسلم في وطن الاسلام يعد تابعا للمشروع الاسلامي .و لذلك فهم مطالبون بالتكيف مع أحكامه و ثقافته .لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين. بذلك تكون المواطنة نابعة من الدين لا من الوطن .و على هزا الاساس فكيف السبيل لخروج الاسلاميين من هذا المأزق ؟

لقد ذهب أغلب أتصار الفقه السياسي الاسلامي الى اعتبار المخالفين في الدين على أنهم شركاء في الوطن و قد بدأ هذا في مصر مع الدكتور فتحي عثمان و فهمي هويدي و سليم العوا و طارق البشري و راشد الغنوشي بتونس .و انتهوا الى تقديم الهوية الوطنية على الهوية الدينية.

و قد تبنى اخوان مصرعلنا مبدأ الحقوق المتساوية للمسلمين و المسيحيين القائم على مبدأ المواطنة الشاملة و كذلك على الالتزام بالهوية المدنية للدولة المصرية.

فقد أعلن عبد المنعم أبو الفتوح و هو أحد الاعضاء القياديين في مكتب الارشاد أن المسلمين و الاقباط هم شركاء في الوطن الواحد و لهم ذات الحقوق و عليهم ذات الواجبات[9].

وهكذا فلا سبيل للإسلاميين للخروج من التحديات الا بتقديم مزيدا من هذه التنازلات والاجتهادات التي تأخذ بفقه المصلحة الذي يعد المخرج الوحيد لا يجاد حلول جديدة لمثل هذه الاشكاليات التي تقف عائقا في تعايش افراد الوطن الواحد على اختلاف ثقافتهم و ديانتهم وأعراقهم.

فما دام القانون هو الأعلى اليه يحتكم الجميع ،فلا فرق بين مصري عربي و قبطي أي بين مسلم ومسيحي، ما داما يخضعان و يحتكمان للقانون ذاته. هكذا تصبح المواطنة الذي يعد القانون احدى تجلياتها هي الحل.

خلاصة:

بالرغم من المحاولات التي يسعى من خلالها الاسلاميون الى حل مشكل الاقليات .بالتأصيل لمشروع التعايش بين مختلف الطوائف فان هذه المحاولات تبقى ناقصة و تحتاج مزيدا من الوقت لتجاوز التحديات التي تفرضها الحداثة السياسية.

و يبقى قبول التحدي عند الحركات الاسلامية المعدلة مرهون بتقديم مزيدا من الاجتهادات آخذا في ذلك بما يعرف بفقه المصلحة لتحقيق مجتمع التعايش بين مختلف الاجناس و الثقافات والديانات. هذا ما دفع أحد الباحثين الى القول:" ان الحركات الاسلامية لا تمتلك اليوم بديلا عن الديموقراطية، و زالت في مرحلة التجربة و الخطأ بكل ما يحمل ذلك من مخاطر ." لكن الشيء الذي ينبغي أن تجتهد من أجل ترسيخه هو العمل على توطين الديموقراطية كتجربة خاصة بالمجتمعات العربية الاسلامية ،لأنه ليس من الضرورة نقل التجربة الديموقراطية الغربية بحيثياتها ذلك لان ظروف النشأة و التاريخ مختلفة ،و لهذا فالأمر يتطلب البحث عن المشترك العام ممثلا في المبادئ العامة كالمساواة و القانون...و ابعاد كل ما يثير الاختلاف و يضيق من دائرة الاقتراب ويقصي التسامح ويبعد عن التعصب .هذا من جهة، ومن جهة أخرى البحث عن تجربة ديموقراطية

صحيحة خاصة بالمجتمع بالمجتمع العربي الاسلامي تختفي فيها تناقضات و مساوئ و أخطاء الديمقراطية الغربية و هذا من خلال ما يقدمه المسلمون من مساهمة في تطوير و تحسين الارتقاء بالتجربة الديمقراطية نحو الأفضل.

الهوامش:

1/-Michel blay, grand dictionnaire de la philosophie ,Larousse, paris 2005,p 135.

2/-louis marie morfeaux ,jean le franc, nouveau vocabulaire de la philosophie et des sciences humaines ,Armandcolin, paris 2005 p 77.

-/43/- jacqueline Russ ,Clotildebad-leguil, bordas, paris 2004,p 58.

عبد الكريم غلاب ،أزمة المفاهيم و انحراف التفكير،مركز دراسات الوحدة العربية الط 1 ،بيروت 1989 ،ص ص 59.60 .

5/-علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديموقراطية ،في بشير نافع و آخرون المواطنة و الديموقراطية في البلدان العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية،الط2،ص 30 .

6/- علي خليفة الكواري ، المرجع نفسه،ص 147.

7/- راشد الغنوشي ،الحريات العامة في الدولة الاسلامية،ص 79 نقلا عن حيدر ابراهيم علي ،التيارات الاسلامية

8/- قصي صالح الدرويش محاورا الغنوشي نقلا عن حيدر ابراهيم علي ،المرجع نفسه، ص 251 .

9/- قصي صالح الدرويش محاورا الغنوشي نقلا عن حيدر ابراهيم علي ،المرجع نفسه،ص 252.

10/-عمر حمزاوي و آخرون ،التساؤلات التي ينبغي على الحركات الاسلامية الاجابة عنها ،جماعة الاخوان المسلمين المصرية كنموذج، في دراسات اسلامية ،مجلة دورية متخصصة في الدراسات الاسلامية ،دار الخلد ونية للنشر و التوزيع العدد3،الجزائر 2007،ص 37.

11/-سامح فوزي ،الخروج من نفق الاقباط.

12/-عمر حمزاوي و آخرون ،المرجع نفسه ،ص38.

13/- حيدر ابراهيم علي ،المرجع السابق ،ص 250 .